المبحث الثالث:ـ القانون الدولي والعلاقات الدولية

لقد ظهرت المجموعات الاولى من قواعد القانون الدولي التي تحدد حقوق الدول وواجباتها بالنسبة الى علاقاتها المشتركة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وتوطدت هذه القواعد في معاهدة ويستفاليا عام١٦٤٨ التي انهت الحروب الدينية في اوربا وجعلت الدول الاقليمية حجر الزاوية في نظام الدولة القومية الحديثة،ويعتبر كتاب ((حول قوانين الحرب والسلام)).لهوجو جروتيوس والمطبوع في عام ١٦٢٨ التسنين الكلاسيكي لذلك النظام القديم من القانون الدولي وبنت القرون١٨ـ١٩ـ٢٠ على أسس هذا النظام صرحا قويا يضم المعاهدات وقرارات المحاكم الدولية وقرارات المحاكم الداخلية التي نظمت العلاقات بين الامم والدول التي تنشأ من تعدد الاتصالات الدولية وتنوعها.فالقانون الدولي كنظام يضم القواعد القادرة على تنظيم السلوك الدولي للدول وتحديدها وكبح جماحها،وبالرغم من ان القانون الدولي قد صادفته عقبات وخيبة أمل في كثير من الحالات ألا أن البشرية شديدة التمسك به لأنه الملاذ الوحيد لها لأنه يمثل المبادئ السامية التي ترفع الإنسان من مرتبة الفوضى الى مرتبة الحياة الجماعية الراقية. فتطور القانون الدولي جاء لتحديد اختصاصات الدول وتجاوز الفوضى في العلاقات الدولية من خلال قبول الدول لقواعد السلوك التي تحكم أعضاء المجتمع الدولي، وهناك من الدول من يحاول خرق القانون الدولي،فالدول محكومة بمصالحها الوطنية، إذ أن طبيعة القانون الدولي تقوم على وجود قواعد أنشأت طوعيا بوساطة دول تلتزم بها مفروضة من قبل سلطة عليا خارجية والدول طبقا لذلك لا ترغب في تطبيق قواعد قانونية تحد من حريتهااذ تعطي الاولوية لتحقيق مصالحها الحيوية واذا كان القانون الدولي يعرف بمجموعة القواعد المسندة من سلطة عليا خارجية فأنه يفشل في التجاوب مع متطلبات التعريف لان مسالة الارغام تبقى متروكة للدولة المتضررة ويعتمد ذلك على قدرة السلطات الدولية على فرض الجزاءات فقواعد القانون الدولي تصبح فعاله على اساس اجماع الدول والاكراه في القانون الدولي يختلف عنه من القانون الداخلي ففي القانون الدولي هواكراه بوساطة دوله او عدة دول ويدعى انه يتم في مصلحة المجتمع الدولي .

خصائص القانون الدولي :.

١ـ الدول تقليديا هي الشخص الرئيس في القانون الدولي العام ويطلق عليها الدول القومية

٢ـ ان فكرة الانضمام للقانون الدولي هي عمل طوعي ومن نتائجها ان قرار قبول القانون الدولي كقيد يبقى بيد السلطات المحلية ونظرا لعدم وجود اجراءات اكراهية عالمية ومعترف بها ومقبوله لمعالجة خروقات القانون الدولي او رفض احكامه فانه يستطيع ان يعمل بفعالية حينما يحوز على اجماع الدول المعنية وهنا نشير الى قدرة مجلس الامن على تحقيق الاجماع بين اعضائه بعد انتهاء الحرب الباردة بأصدار قرارات

تستند الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة مثل قضية احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ والقرارات التالية وقضية التدخل في الصومال عام ١٩٩٢.

ان التقيد و القبول بالقانون الدولي اخذت به حتى الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا في مسائل كثيرة مثل ايصال البريد الدولي تنظيم الهجرة حقوق وواجبات السفر في اعالي البحار واستكشافات الفضاء الخارجي والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحتى على مستوى القضايا السياسية فالقبول والاذعان للقانون الدولي ياخذ ثلاث شروط:.

١. عندما تتفق الدول فيما بينها بان مصالحها المتبادلة قد انجزت او تحقيقت من خلال اقرار وتوسيع القانون الدولي مثل دور قوات الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة في الشرق الاوسط .
٢. عندما تفرض دوله قوية القانون الدولي على دولة ضعيفة مثل قيام الحلفاء بمحاكمة مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية واجبار الامم المتحدة للقوات البريطانية والفرنسية (والاسرائيلية) على الانسحاب من الاراضي المصرية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.
٣. عندما تقرر الدول الكبرى والصغرى بشكل متشابه ولاسباب مختلفة ان الاذعان للقانون الدولي ضروري من اجل تفادي الفشل الدبلوماسي والنفسي عندما تتفق القوى النووية لايقاف التجارب النووية ومنح الحرية للاقاليم المستعمرة .

وبامكان الدول اتباع ثلاث استراتيجيات في منهج القانون الدولي حيث تطبق واحدة منها او جميعها وهي :

١. الدول تقبل القانون الدولي لقناعتها به وبدوره وساعية باخلاص للقبول بمتطلباته ، والامم المتحدة تسعى لتقوية وتوسيع القانون الدولي فيصبح القوة الاكثر حيوية في توجيه الشؤون الدولية.
٢. ان الدول يمكن ان ترفض القانون الدولي فتسعى الى عرقلة فعالياته برفض الحفاظ على متطلباته مثل قيام الاتحاد السوفيتي سابقا بتعزيز هيمنته على بلدان شرق اوربا خلافا للاتفاقات اثناء الحرب العالمية الثانية أي تم خرق القانون الدولي وتم التغاضي عن الخرق بدون عقاب الطرف القائم بالخرق.
٣. وفي الحاله الثالثة فان العلاقة بين القانون الدولي والسياسة الوطنية اكثر تعقيدا اذ ان الدول يمكن ان تستخدم القانون الدولي كاساس للسياسة الوطنية من اجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية

ان الدول تعترف بان القانون الدولي ضروري لها وهذا الاعتراف يدفع صناع القرار للركون الى القانون الدولي لتحقيق اهدافهم بطريقتين:.

أـ العمل على اضفاء الشرعية على سياساتهم من اجل الحصول على القبول الدولي بها فعندما يتطابق السلوك الوطني مع متطلبات القانون الدولي فيصبح الامر سهلا ، وعندما لايتطابق تكون السياسات الوطنية مشكوك بها من وجهة نظر القانون الدولي

ب ــ العمل على استخدام القانون الدولي كوسيلة لأضعاف الاجراءات التي يتخذها الخصم ففي عام١٩٦٢ زعمت واشنطن بأن الجهود السوفيتية لوضع الصواريخ في كوبا تخرق مبدأ مونرو وقواعد الأمن الاقليمي في منطقة الدول الامريكية،وخلال الازمة الكوبية حاول الاتحاد السوفيتي التمسك بشدة بأن الحصار العسكري الامريكي والمقاطعة الامريكية لتجارة كوبا هي غير قانونية.

ويمكن تحديد دور القانون الدولي في العلاقات الدولية بمايأتي:ــ

١ــ تحديدقواعد السلوك: يساهم القانون في وضع قواعد السلوك لتنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات والمنظمات،وبدونه لن تكون هناك علاقات منظمة بين وحدات المجتمع الدولي.

٢ــ تسهيل حل المنازعات بالطرق السلمية:أي حل الخلافات بين الدول حلا سلميا وليس بأستخدام القوة،فالقانون يهيء الاساس الذي يتفق بموجبه الاطراف لأحالة خلافاتهم لطرف ثالث او للوساطة او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية،وان المساعي الحميدة لدولة اخرى يمكن ان تقدم الى طرفين او اكثر من المتنازعين لأجل الوصول الى تسوية سلمية.

٣ــ القانون الدولي هو وسيلة للسياسة الوطنية:تتفق الدول على ان القانون الدولي يعمل على تحقيق اهدافها في العلاقات الدولية . وبأمكان الدول تطوير مصالحها عن طريق الدعوة للقوة المعنوية للقانون وتضمينه عقوبات لافعالها وسياساتها عند مخالفتها لقواعده.

٤ــتقييد سياسة القوة والعدوان:يعمل القانون الدولي بوصفه وسيلة لكبح صراعات القوة بين الدول ومع التقييدات المفروضة من الرأي العام فأن القواعد المتفق عليها تشكل قيد على ممارسة القوة من قبل القوي ضد الضعيف التي بدونها تكون العلاقات الدولية فوضوية. فالقانون الدولي لايمنع الدول من الدفاع عن اقليمها وسلامتها واستقلالها وحماية مصالحها بالقوة اذا ما احتاجت لذلك،وقد اتفقت الدول من خلال انضمامها للامم المتحدة ان اعمال العدوان يجب ان تقاوم والاجراءات الجماعية تتخذ بشكل جماعي في الامم المتحدة لمنع وابعاد تهديد السلام الدولي .

٥ــالقانون الدولي هو قوة اندماج في المجتمع الدولي: ان فكرة المجتمع الدولي تتطلب ايجاد قيم واليات لحل الخلافات وتسهيل اقامة الاتفاقيات وتنمية المصالح المتبادلة،وأن القانون الدولي يجسد القيم الدولية ويقوي الاجراءات التي يجب ان تسير عليها الشؤون الدولية في داخل علاقات قانونية منظمة.